دور البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية

الأستاذ الدكتور نور الدين دخان
أستاذ التعليم العالي
الباحث عامر هني
ط.د تخصص: الحوكمة والتنمية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف – المسيلة- (الجزائر)
henni99ameur@hotmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية، من خلال النظر إلى مفهوم التنمية السياسية، ثم تناول البنى الفكرية (الايديولوجيا الليبرالية، الاشتراكية، القومية للدول النامية)، وذلك من أجل التعرف على طبيعة الايديولوجيا التي تبنتها الدول النامية بعد استقلالها، والتي كانت في الغالب مزيج بين ايديولوجيتها القومية (الخصوصية)، والايديولوجيا الليبرالية أو الاشتراكية، لنعرج بعد ذلك على دور التعبئة الاجتماعية في توجيه الرأي العام نحو سياسة معينة للنظام السياسي، وكذا النظر إلى التعبير السياسي المؤسساتي، النابع من المؤسسات الغير الرسمية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والإعلام، ودوره المشاركاتي إلى جانب النظام السياسي في صنع السياسة العامة، بالإضافة إلى العلاقة والتأثير المتبادل بينهما، وفي الأخير تناولنا طبيعة البنى المؤسساتية، أي النظام السياسي ومؤسساته الرسمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، البنى الفكرية، الدول النامية، التعبئة الاجتماعية، التعبير السياسي، البنى المؤسساتية.

abstract

This study aims to shed light on the role of intellectual and institutional structures for political development in the modernization of developing countries, by addressing the concept of political development, and then eating the intellectual structures (ideology of liberalism, socialism, nationalism developing countries), in order to identify the nature of the ideology adopted by developing countries after independence, which was mostly a mix between a nationalist ideology (Privacy), the ideology of liberalism or socialism, the tiger after that the role of social mobilization in shaping public opinion about a particular policy of the political system, As well as to address the institutional political expression, stemming from non-official institutions such as political parties and civil society organizations, media, and its role as well as the political system in the making of public policy, in addition to the relationship and mutual influence between them, and at last we dealt with the nature of the institutional structures, any of the political system and its official institutions.

Key words: *political development, intellectual structures, for developing countries, social mobilization, political expression, institutional structures.*

مقدمة:

التنمية السياسية كحقل معرفي أكاديمي نشأ وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية، والغاية من إنشاءه حل معضلة التنمية في الدول النامية، وذلك عن طريق تحديثها من خلال تبنيها للبنى الفكرية والمؤسساتية الغربية، حيث تطرقت الدراسات التنظيرية الأولى لحقل التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية أي مع بداية استقلال الدول النامية، فقد عرفت هذه المعرفة العلمية اهتماما من قبل الدارسين في فترة الحرب الباردة (الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين)، وهذا ما جعل بعض علماء السياسة يقولون بأنها مشروع أمريكي مناهض للشيوعية من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي في الدول النامية، والذي كان نتيجة للعديد من الأسباب (الإرث الاستعماري المثقل، إشكالية بناء الدولة، الانقلابات العسكرية، نظم شمولية وتسلطية، العنف السياسي، أزمة التنمية، ولعل هذه الأخيرة من بين أهم المشاكل التي عانت منها، أضف إلى ذلك الايدولوجيا السياسية الاستبعادية والبني المؤسساتية الضعيفة والهشة، وبالتالي رأى علماء السياسة الأمريكيين وغيرهم من الغربيين أن التنمية السياسية هي الآلية الأنجح لحل هذه الأزمات والمشاكل، لأن جوهرها يسعى إلى الانتقال بالممارسة السياسية من طابعها غير الديمقراطي إلى طابعها الديمقراطي، بمعنى استحداث أو تطوير أنظمة سياسية ذات طابع ديمقراطي، من خلال تبنيها لايدولوجيا سياسية ديمقراطية وبناء مؤسسات رسمية وغير رسمية متينة وواضحة العلاقات وذات كفاءة وفاعلية، ومكرسة لمبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء.

ويعد لوسيان باي وغابريال ألموند من أبرز رواد هذا الحقل، والذين كان لهما دور كبير في وضع اللبنة الأولى لهذا الطرح النظري، رغم ما وجهت لهما من انتقادات، مثل التي وجهها لهما صموئيل هنتنغتون، وغيره فيما بعد من رواد مدخل الاقتصاد السياسي (أنصار التبادل اللامتكافئ، أنصار أنماط الإنتاج) ورواد نظرية التبعية أمثال جندر فرانك، سمير أمين، واليرشتاين و ايمانويل.

بعد الحرب العالمية الثانية انقسمت دول العالم إلى ثلاث أيديولوجيات ليبرالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإيديولوجيا شيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي و إيديولوجيا الدول النامية المنقسمة بين الإيديولوجيتين الليبرالية والشيوعية والممزوجة مع إيديولوجيتها القومية النابعة من خصوصياتها المتمثلة في طبيعتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن التبني غير الصحيح للنماذج الغربية ومشاكل

وعوائق البيئة المتخلفة حالت دون النجاح المطلوب لوصفة التنمية السياسية في الدول النامية.

إشكالية الدراسة:

واستنادا على ما سبق ذكره نطرح التساءل التالي: الى اي مدى ساهمت البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في تنمية وتحديث النظم السياسية النامية؟

محاور الدراسة:

المحور الاول: المضامين المختلفة لمفهوم التنمية السياسية

المحور الثاني: مرتكزات البنى الفكرية للتنمية السياسية وأثرها على النظم السياسية النامية

المحور الثالث: ميكانيزمات عمل البنى المؤسساتية للتنمية السياسية وأثرها على النظم السياسية النامية

الفرضية العامة للدراسة:

البنى الفكرية والمؤسساتي الغربية يمكن أن تحدُث الدول النامية إذا ما تم تبنيها بكفاءة وفاعلية مع ضرورة تكييفها مع الخصوصيات الايجابية للمجتمعات النامية.

أهمية الدراسة:

إن الباحث دوما له رغبة في علاج مواضيع معينة للوصول إلى نتائج وتقديم توصيات واقتراح حلول إن أمكن ذلك، فالبحث أصلا يقوم في الغالب على علاقة سببية بين متغيرين أو أكثر احدهما يؤثر في الأخر، وقد يكون تأثير متبادل، خاصة إذا ما تعلق الأمر بعلاج قضايا المجتمع والدولة، بغية المساهمة في إثراء الموضوع، وبالخصوص إذا كانت مسالة متعلقة بوطنه، وهذا لا يقتصر على علم السياسة فقط بل يشمل كل العلوم الاجتماعية والطبيعية لأن كل علم يرتبط بمجال أو قطاع معين كالاقتصاد والقانون والإدارة والاجتماع...الخ.

وكما هو متعارف عليه أن للدراسة أهمية علمية وأخرى عملية.

الأهمية العلمية:

للدراسة أهمية علمية تتمثل بالدرجة الأولى في إثراء حقل التنمية السياسية، وإضافة محاولة بحثية أكاديمية أخرى لسجل (رصيد) هذا الحقل، علما بأننا لا نقدم فيه ما هو جديد، لان علماء السياسة المتخصصين في هذا المجال هم من نظروا له منذ البداية، واستمروا في تطويره، ومحاولاتهم الجادة في تطبيقه على ارض الواقع، وبالخصوص على

الدول المتخلفة، منها العربية، ومفهوم التخلف في رأيي هو الأنسب، لأن في الأصل معيار التفرقة بين العالمين (المتقدم والمتخلف) هو العلم (نظريا) والتكنولوجيا عمليا.

وهناك أهمية علمية أخرى هي إثراء المكتبة العربية بصفة عامة ومكتبة قسم العلوم السياسية بصفة خاصة.

الأهمية العملية:

تستقي التنمية السياسية أهميتها العملية من الغاية التي تسعى إلى تحقيقها (الانتقال بالممارسة السياسية من طابعها غير الديمقراطي إلى طابعها الديمقراطي).

أما فيما يخص الأهمية العملية لهذا الموضوع على الدول النامية، فيتمثل في محاولة تكاتف جهود الحاكم والمحكوم (السلطة والشعب) على التطبيق السليم والصحيح والفعال للتنمية السياسية، وذلك من خلال تفعيل دور البنى المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ومنحها استقلالية واسعة في أداء مهامها السياسية والاجتماعية كالرقابة على أداء المؤسسات العامة، والمشاركة الانتخابية النزيهة والشفافة للأحزاب السياسية، والفصل الحقيقي للسلطات الرسمية، وبمعنى آخر وجود تعددية سياسية وحزبية حقيقية مع ضرورة تغيير المجتمع لذهنيته المتخلفة.

أهداف الدراسة:

هي التعرف على طبيعة البنى الفكرية والمؤسساتية التي أدت إلى نجاح عملية التنمية السياسية في الدول النامية، وبالتالي معرفة أسباب فشلها في الدول النامية، هل هي في التطبيق أم أنها لم تتأقلم مع خصوصيات بيئتها الداخلية؟

المحور الاول: المضامين المختلفة لمفهوم التنمية السياسية

إلى يومنا هذا لم تستطيع أدبيات العلوم السياسية الاتفاق على الأقل حول تعريف واحد للتنمية السياسية، لكنها تختلف باختلاف إيديولوجيا المنظرين والمدارس والزاوية التي ينظر منها وإليها كل باحث، فمنها الليبرالية والشيوعية، التبعية، الاقتصادية، الثقافة السياسية، الأيديولوجية،السياسة العامة...الخ.

لقد تعدّدت التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، وبالتالي سنحاول وبإيجاز التطرق لأهمها كالأتي:

1- التنمية السياسية: هي العملية التي تلجا إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي.[1]

2- التنمية السياسية: هي تحسين فعالية النظام السياسي، وأيضا التغيير باتجاه حكم أصلح، وكذلك قدرة المجتمع على استيعاب المطالب والتنظيمات السياسية.[2]

3- ويعرفها روبرت باكنهام بأنها: مشروعا مناهضا للشيوعية ومواليا لأمريكا، يهدف لتحقيق الاستقرار السياسي.

4- أما لوسيان باي فقد قدم عشر (10) تعريفات مختلفة للتنمية السياسية، نذكر منها:[3]

- هي مطلب سياسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تبني سياسة المجتمعات الصناعية.
- التحديث السياسي.
- بناء الديمقراطية.
- المشاركة والتعبئة الجماهيرية.

5- وجيمس كولمان فقد عرفها من خلال ثلاث منظورات وهي:[4]

- أولهما: المنظور التاريخي، والذي يرى أن عملية التنمية السياسية هي عملية تاريخية، يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تبني نموذج المجتمع الأوروبي.

- ثانيهما: المنظور النمطي، وينظر إلى التنمية السياسية في ضوء الثنائيات (التقليدية مقابل الحداثة)، و (الصناعة مقابل الزراعة).

- وثالثهما: المنظور التطوري، وينظر إلى التنمية السياسية على أنها عملية دائمة بدون نهاية، يمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها

6- لكن صموئيل هنتنغتون وصفها بأنها نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، كما أكد على ضرورة

[1] – عبد الوهاب الكيالي وأخرون، موسوعة السياسة، ج 1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن، ص 795.

[2] – وضاح زيتون، معجم المصطلحات السياسية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013، ص105.

[3] – رتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، تر: حميد عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص07.

[4] – نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1986،ص ص232، 233.

التركيز على مفهوم النظام بدل الديمقراطية.[1]

7- وتعريف لجبراييل الموند: يرى بأن التنمية السياسية هي وجود تمايز وتخصص متزايد للأبنية السياسية والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية، والتمايز يقصد به وجود وظائف عديدة ومختلفة، متخصصة ودائمة للبنى المؤسساتية للدولة، خاصة وظائف النظام السياسي التي يمكن أن يحافظ على بقائه واستمراره.[2]

8- وقد عرف عبد الحليم الزيات التنمية السياسية بأنها:"عملية سيسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تهدف إلى تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يأخذ بعين الاعتبار بنية المجتمع وثقافته وتقاليده السياسية".[3]

9- وتعرف الموسوعة السياسية التنمية السياسية Political development : هي عمليات التغير السياسي التي تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقالية، والتي أهم ما يميزها هو أنها لا تزال ترتبط بالقيادة الكاريزمية، وتسيطر على نظمها السياسية السلطة التقليدية، والتنمية السياسية ترجع إلى قوى عديدة في المجتمع من التعليم والتصنيع والحضرية والتكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال والأحزاب، فالتنمية السياسية ما هي إلا طريق لتحقيق الديمقراطية الكاملة.[4]

ومما سبق من التعاريف يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها: عملية تطوير وترقية الانظمة السياسية التسلطية الى انظمة سياسية ديمقراطية، بمعنى الانتقال بالنظام السياسي من طابعه التسلطي الى طابعه الديمقراطي الذي يكرس ويقوم على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والشفافية والديمقراطية التشاركية والشراكة المجتمعية، الفصل الحقيقي بين السلطات الرسمية، استقلالية القضاء...الخ هذا من جهة، ومن جهة اخرى ينبذ ويستنكر الافكار والسلوكات التسلطية، اهمها اعمال الفساد.

---

[1]- رتشارد هيجوت، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2]- ريم بن عيسى وآخرون، دراسة بعنوان: التنمية السياسية (قراءة في الاليات والمداخل والنظريات الحديثة)، الجزائر، مركز النور للدراسات، د س ن، ص ص05، 06.

[3]- المرجع نفسه، ص07.

[4]- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)، القاهرة: د د ن، 2005، ص131.

المحور الثاني: مرتكزات البنى الفكرية للتنمية السياسية وأثرها على النظم السياسية النامية

تعتمد التنمية السياسية على قواعد وأسس علمية وعملية واضحة، بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري وديمقراطي، حيث نجد أن أي بلد مستقل حديثا أو نظام سياسي غير ديمقراطي (تسلطي أو شمولي) لابد له أن يتبنى هذه الأسس من اجل تحقيق تنمية ناجحة، وكمرحلة أولى لهذه العملية يقوم النظام السياسي بحل أزمات التنمية السياسية، لان التنمية السياسية تتحقق من خلال حل هذه الأزمات، والبنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية هي الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك، ولعل البنى التي اعتمدتها النظم الليبرالية الغربية لتحديث نفسها هي الأصلح و الانجح.

وقد صنف العديد من علماء السياسة أزمات التنمية السياسية، ويتفقون حول الأزمات التالية:

– أزمة الهوية: تتعلق بالاهتمام، في إطار مجتمع معين، بتعميق الهوية القومية، والعمل على بناء الإحساس الدائم لدى كل فرد بالانتماء إلى مجتمع وارض محددة، وفي الدول الحديثة نجد التعارض بين الإحساس بالشعور القومي، وبين القيم التقليدية التي تربط بين الأفراد (العرقية، اللغوية،...)، فالأزمة الناتجة عن هذا التناقض لا يمكن حلها إلا بتغيير البنى الاجتماعية.

– أزمة الشرعية: من المصاعب التي تواجه السلطة الحاكمة، وتحدث حينما تهيمن الحكومة المركزية على مختلف أشكال القسر الشرعي، بالإضافة إلى عدم قدرة النظام السياسي الحاكم على تلبية مطالب الشعب، وهذا ما ينتج عنه رفض شعبي لنظامه السياسي.[1]

– أزمة الانتشار (التغلغل): تحدث عندما يعجز نظامه السياسي عن بسط يده على كل إقليم الدولة، والحل لهذه المشكلة يكون بتأسيس سلسلة من المؤسسات القومية والإقليمية والمحلية تمارس انتشارها من خلال التخطيط، التنشيط القومي، إصدار التشريعات...الخ.

– أزمة المشاركة: تنتج بسبب تضخم عدد الفاعلين السياسيين، وهذا ما يؤدي إلى ظهور عدد متزايد وبسرعة من جماعات المصالح والنوادي السياسية والأحزاب السياسية،

[1]– فيصل غازي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد: كلية العلوم السياسية، 1993، ص 62.

والتي ينتج عنها علاقات سياسية جديدة، وبالتالي حدوث أعمال عنف متطرفة للجماهير مع اتساع درجة المطالب.[1]

- أزمة الاندماج: تتولد من مصاعب نشر وتوزيع النشاطات السياسية للجماهير، في إطار الحلقات الوظيفية لأداء مهمات قادرة على تحويل المطالب إلى أشكال واتجاهات، تتلاءم مع متطلبات بقاء النظام السياسي.

- أزمة التوزيع: تتولد بفعل الاختيار أو المفاضلة بين المستويات الاجتماعية المختلفة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد طريقة للمشاركة في الثروة، باعتماد نظام للأولويات لإشباع الحالات بصورة فعالة.[2]

1- الايدولوجيا السياسية:

وهي في الغالب مجموعة الأفكار التي يتبناها النظام السياسي في بداية حكمه، من اجل بناء اللبنة الأولى للتنمية، وقد تكون هذه الايدولوجيا ديمقراطية أو قومية أو ليبرالية أو شيوعية أو تقليدية (قيمية) مستمدة من قيم المجتمع، أو تجمع(تمزج) بين مجموعة من الإيديولوجيات، وهذا ما اتبعته العديد من دول العالم الثالث المستعمرة سابقا.

❖ تعريف الايدولوجيا:

هي جملة من وجهات النظر السياسية والحقوقية والأخلاقية والدينية والفنية التي تعكس مصالح هذه الطبقة أو تلك أن الايدولوجيا تنبثق كانعكاس لظروف الحياة المادية للمجتمع ومصالح طبقات محددة تؤثر من جانبها، تأثيرا فاعلا على تطور المجتمع تعجيلا أو عرقلة. وتؤثر الايدولوجيا على مجرى التطور الاجتماعي بالدور الذي تلعبه في وقت معين الطبقة التي أوجدت هذه الايدولوجيا.[3]

تعرف إتيان ميناريك Etienne Minarik الايدولوجيا بأنها: "كل منظم لمجموعة من الأفكار والمعتقدات والفرضيات المشتركة والمتعلقة بالمسببات والمبادئ المشخصنة لمختلف ظواهر الحياة الاجتماعية".[4]

---

[1]- فيصل غازي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 63،64.

[3]- وضاح زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[4]- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو، 2004، ص37.

ويعرفها ريمون بودون وفرانسوا بوريكو بأنها، "منظومة من الأفكار والقيم أو المعتقدات التي تعني بالضرورة الإشارة إلى مفاهيم وأفكار مقدسة، التي يكون موضوعها التعامل مع التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمع متماشيا مع صيرورتها المشتركة".

ويعرفها جورج تينس واغنس لومبرور بأنها:" تبعية فكرية لموقف معين بالنسبة إلى مجتمع، وطبقا لذلك تصبح الايدولوجيا إذن تصورا ذهنيا محصورا ضمن هذه التبعية الفكرية نفسها باتجاه مختلف الأشكال الاجتماعية.[1]

هناك ثلاثة اتجاهات فكرية تنظيرية رائدة حول الايديولوجيا السياسية على الصعيد العالمي، وهي الاتجاه الليبرالي والاشتراكي والقومي.

أ- الاتجاه الليبرالي: يرى هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية السياسية يتطلب تطبيق نماذج مجتمعات أوروبا الغربية، المتمثلة في الليبرالية السياسية والتعدد الحزبي والحرية الاقتصادية، أي انه يركز على البعد السياسي المؤسسي، ومن بين هذه النماذج المقترحة أمريكا وأوروبا، واهم رواد هذا الاتجاه ومصادر فكره الموند، فيربا، دويتش، هنتنغتون، حيث تعد أفكارهم مصدرا للتنظير ومرجعية علمية.[2]

ب- الاتجاه الاشتراكي: يرى هذا الفريق أن مسار التنمية لا بد أن يقتفي أثار التجربة الاشتراكية وفق الاتجاه السوفياتي أو الصين، منطلقا من معطيات النظرية الماركسية القائمة على التخطيط المسبق والملكية العامة، والحزب السياسي الواحد، وتعبئة الجماهير، وخلق عقيدة سياسية تستلهم المثل الاشتراكية...الخ، ويقدم هذا الاتجاه تجارب ناجحة في الدول غير الأوروبية، طبقت النموذج الاشتراكي في التنمية، مثل: الصين،كوبا، تنزانيا، انغولا، الشيلي.[3]

ج- الاتجاه القومي: يرى هذا الاتجاه أن الايدولوجيا المتعلقة بتحقيق التحديث والتنمية الاقتصادية تتضمن عادة البناء القومي، الذي يتميز بخصائص هي: يتميز بحسبانه رد فعل لحالة التبعية من خلال إدانة الاستغلال والاضطهاد المؤدي إلى التخلف التكنولوجي والاقتصادي، والعمل على تمجيد الاستقلال، ويتسم بظهور الأفكار الوحدوية، أي ضرورة تغليب وحدة الأمة كبديل عن التجزئة والإقليمية، ويسهم في تحقيق تحول

[1]- عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]- نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 64، 65.

نفسي يضمن التوافق في الوعي الاجتماعي للأفراد، كما انه يؤكد على أهمية الإيمان بظهور قائد قومي يحقق وحدة الوعي السياسي للأمة.[1]

إن هدف الايدولوجيا من وجهة نظر دو تراسي هو تأسيس منهج سليم لا يرقى إليه الشك، يمكن بواسطته للأفكار الصحيحة أن تحدد بشكل علمي بغية استخدام العقل في إدارة شؤون الإنسان بما يخدم المجتمع ككل.[2]

وكذلك الايدولوجيا الاشتراكية يمكن لها أن تتحد مع القومية، وخاصة مع الإيديولوجيات القومية الشعبية المناهضة للاستعمار، مثل دول العالم الثالث التي تبنت بعد استقلالها المذهب الاشتراكي كالعراق وسوريا ومصر والجزائر، حيث تشترك الإيديولوجيتان في المفهوم القائل أن الشعب هو مصدر كل ما هو شرعي وصحيح.[3]

أما الايدولوجيا الليبرالية تدعي أنها تنتصر للفرد وتحمي حريته، ذكرا كان أم أنثى من أعباء الإيديولوجيات الجمعية، وأنها تعمل دائما على نشر التسامح، فيمكننا أن نفترض بسهولة أن القومية والليبرالية هما إيديولوجيتان متخاصمتان، ومن المؤكد أن القومية عموما ليست موضع إعجاب المنظرين السياسيين الغربيين.[4]

أما إيديولوجيا الدول النامية فقد تداخلت وتفاعلت مع إيديولوجيات العالم الصناعي أي جمعت بين إيديولوجيتها القومية والاشتراكية والليبرالية، مما أسبغ عليها طابعا توفيقيا، حيث ظهر في معظم الدول الإفريقية، هكذا توافقت إيديولوجية العالم الثالث مع الآخرين دون التخلي عن الوفاء للذات، وعلى تعبير جاك بيرك (المطالبة بالتحديث)، إذن لا تعني الرفض المطلق للأفكار التقليدية.[5]

وفي عصرنا الحالي (عصر العولمة) تعيش دول العالم ضمن نطاق إيديولوجيا عالمية (كونية)، بما أن المشكلات والقضايا السياسية قد بدأت تأخذ طابعا عالميا كالأزمات البيئية أو إدارة الاقتصاد الرأسمالي، وهيمنة وعالمية النظام السياسي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها من الليبراليات الغربية كفرنسا وبريطانيا، حيث أصبحت بناهم الفكرية والمؤسساتية النموذج المثالي الرائد لتحديث أنظمتها السياسية وتحقيق

---

[1] – فيصل غازي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] – مجموعة من المؤلفين، الاديولوجيات السياسية، تر: عباس عباس، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص08.

[3] – المرجع نفسه، ص 166.

[4] – المرجع نفسه، ص 167.

[5] – فيصل غازي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

التنمية السياسية. إن المعنيين بهذه المفاهيم العالمية شرعوا ينظمون أنفسهم على صعيد عالمي. ويذهب بعضهم إلى أننا بحاجة لتطوير شكل من المجتمع المدني العالمي قادر على الاستجابة لهذه المظاهر.[1]

ومما سبق يمكن القول أن دول النامية بعد استقلالها جمعت بين إيديولوجيتها القومية الثورية (الشرعية الثورية) القائمة على نبذ المستعمر وتمجيد الثورة الشعبية وزعماءها، والدعوة إلى الوحدة الوطنية والعرقية مثل الوحدة العربية سابقا، وبين الايدولوجيا الاشتراكية القائمة على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وشعار من الشعب والى الشعب، والفكر الجماهيري المقدس للرجل الملهم والعظيم، وتبني مشاريع تنموية مستوحاة الفكر الاشتراكي التعاوني ودول أخرى جمعت بين قوميتها والايدولوجيا الليبرالية القائمة على مبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، مع تقديس الحرية الفردية وحب التملك، أي السعي وراء الربح بالطرق المشروعة وغير المشروعة، واستعباد الإنسان للإنسان، وهي الأخرى فشلت في مشاريعها التنموية لأسباب عديدة منها طبيعة الأنظمة الأبوية والاعتماد في اقتصادياتها على مصادر الطاقة الطبيعية كالبترول والغاز متذبذبة الأسعار في السوق الدولية، والخوصصة الفوضوية الانتهازية، التي تنازلت فيها الدولة على الكثير من مؤسساتها العامة للخواص بأسعار رمزية، بالإضافة إلى أزمة المديونية، ودخول هذه الدول في شرك المشروطية السياسية والاقتصادية، وفي الأخير نقول لا يمكن تحقيق تنمية سياسية مستدامة بأموال الريع.

2- التعبئة الاجتماعية:

إذا كانت الايدولوجيا السياسية هي الأفكار التي يتبناها أي نظام سياسي لتحقيق التنمية، فان التعبئة الاجتماعية هي تنظيم أفراد المجتمع في شكل تنظيمات رسمية وغير رسمية وتوحيدها وتهيئتها وتوجيهها للمشاركة العامة في عملية التنمية الوطنية.

تعرف التعبئة الاجتماعية بأنها: عملية شحذ طاقات المجتمع نحو التحول والتغيير في النظم الاجتماعية بوسائل ثورية متطورة.[2]

وتعرف كذلك بأنها: تهيئة وتعبئة جميع قوى الدولة ومواردها البشرية والمادية والفكرية والمعنوية، وإعدادها إعدادا صحيحا لتحويلها من حالتها السلمية إلى الحرب بالنسبة لمقتضيات الظروف.[3]

---

[1]- مجموعة من مؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2]- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[3]- وضاح زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 98.

والتعبئة هي اصطلاح يستخدم في الحرب كما يستخدم في السياسة، ويقصد به الإعداد لمعركة قادمة، سواء أكانت معركة عسكرية أو قومية، وهي أن تتهيأ القوات المسلحة للقتال، ويتم استدعاء قوات الاحتياط وإقامة التحصينات ووسائل الدفاع عن المواقع الحيوية.[1]

ولكي يستطيع النظام السياسي تعبئة المجتمع للمشاركة الفعالة والصحيحة في عملية التنمية، لا بد له أولا امتلاك نظام اتصال جماعي ملائم وفعال، وامتلاك احدث وسائل الاتصال الرسمية وغير الرسمية (قنوات إعلام وطنية وحرة، وشبكة الانترنت...)، بالإضافة إلى قدرة النظام السياسي على استقبال كل الرسائل القادمة من البيئة الخارجية وفهمها وتفكيكها والاستجابة لها لتحقيق أهدافه، أهمها المحافظة على استمراره، ودفع عجلة التنمية.

يرى كارل دويتش المنظر الأول لمدخل الاتصال في علم السياسة، إن علم الاتصالات يمثل تحولا في اهتمامات الباحثين نحو فكرة القيادة والتوجيه والتعبئة الاجتماعية، فان ذلك يعني التركيز على القرارات والسيطرة والاتصالات بدلا من التركيز على القوة (Power)، التي كانت تمثل محور الاهتمام الرئيسي والأساسي لعلم السياسة، ومن ناحية أخرى فان دويتش يعتقد أن الاتصالات، أي القدرة على نقل الرسائل والاستجابة لها هي التي تصنع المنظمات الاجتماعية وتوجهها، وان أي تحليل دقيق وعميق للعمليات مثل عملية التنمية والنظام السياسي يجب أن يأخذ في اعتباره دور عملية الاتصالات.[2]

كما يرى دويتش أن النظام السياسي لا يستطيع الحفاظ على بقائه من خلال الاعتماد على القوة فقط، بل في قدرته على التعلم وقدرته على تغيير أنماط سلوكه ومؤسساته الأساسية[3]، مثل تبني سلوك ديمقراطي يسعى من خلاله إلى الانتقال من تعبئة الجماهير للمشاركة الانتخابية لدعم شرعيته داخليا وخارجيا أمام دول العالم والمنظمات الدولية إلى تعبئة جماهير موجهة إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، والتنمية من بين السياسات التي يحافظ بها النظام على بقائه واستمراره.

ويعرف دويتش التعبئة الاجتماعية بأنها: " عملية تصبح فيها أشكال التجمع الأساسية في الالتزامات الاجتماعية القديمة والاقتصادية والسيكولوجية بالية أو

---

[1]- وضاح زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة " قضايا مناهجية وداخل نظرية "، ط 2، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس،1998، ص ص 164، 165.

[3]- المرجع نفسه، ص 169.

محطمة، ويصبح الناس مستعدين لأنماط جديدة من المشاركة والسلوك على الصعيد الاجتماعي "، وهذا يعني تبدلا في المواقف والقيم وتوقعات الناس التي كانت مرتبطة بالعالم التقليدي، نحو ما هو شائع في العالم العصري، وإنها في النتيجة انتشار لمعرفة القراءة والكتابة، والتعليم وزيادة وسائل الاتصال، وتصدر وسائل الإعلام والتمدين.[1]

ويلقب صموئيل هنتغتون مفهوم التعبئة الاجتماعية بالتحرك الاجتماعي، حيث يرى بأنه يفترض أو يقوم على التغيير في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات.[2]

3- التعبير السياسي المؤسساتي:

بعد تطرقنا للتعبئة الاجتماعية كعملية فكرية يقوم بها النظام السياسي لتوجيه وبلورة جمهور المواطنين نحو تبني أو المشاركة في سياسة أو إستراتيجية أو مشروع أو برنامج ما، تقترحه السلطة الحاكمة بغية تحقيق أهداف معينة، قد تكون لمصلحتها أو لكلاهما، ننتقل إلى مفهوم التعبير السياسي المؤسساتي، وهو الضغط الذي يمارسه الفاعلين الاجتماعيين على النظام السياسي، ويكون في الغالب على شكل احتجاج، من جهة للتعبير عن مطالبهم العامة التنموية، ومن جهة أخرى رفضهم لبعض سياسات السلطة الحاكمة.

التعبير عنصر أساسي في اللعبة السياسية، فكل صيغة للسلطة تحيل على تعبير يقابلها بحيث تتضمنه وتراقبه وتوجهه، بل وتدمجه بهذا القدر أو ذاك داخل نمط اشتغالها. بذلك فان أشكال العلاقة بين السلطة والتعبير السياسي متنوعة كثيرا في المكان والزمان، إذ يمكننا أن نموقع التعبير بالنسبة للسلطة وفق ثلاثة طرق مختلفة تحدد نمط تفاعلها واشتغالها، ففي البداية يمكن أن يساهم التعبير السياسي في تغذية الآليات المؤسساتية المنتجة للسلطة، وأن يشارك في اختيار الحائزين على السلطة وفق منطق تعددي وتنافسي نجده غالبا في الأنظمة السياسية الديمقراطية، ويتعلق الأمر هنا بتعبير مؤسساتي مرتبط باليات الهيمنة وبشرعيتها. كما يمكنه أن يندرج داخل النظام السياسي الذي يحتضنه وينظمه أو يراقبه من دون الاعتراف بقدرته على خلق السلطة ونجد أنفسنا[3]، هنا أمام تعبير سياسي مراقب ومشكوك في مأسسته نجده غالبا في الأنظمة السياسية الشمولية، ويمكنه أخيرا أن يتموقع خارج النظام السياسي، أي عدم احتضانه من

[1]- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، ط 1، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 47.

[2]- المرجع نفسه، ص 47.

[3]- برتراند بادي وغي هيرمت، السياسة المقارنة، تر: عز الدين الخطابي، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص 421.

طرف القنوات السياسية الرسمية، حيث تكبحه السلطة بالمراقبة الاجتماعية، وبإجراءات قهرية إن اقتضى الأمر لحماية المشهد السياسي من بعض تأثيراته نجده في غالبا في الأنظمة السياسية التسلطية.[1]

ويعد ايزنشتاد من بين السياسيين المنظرين لمفهوم التعبير السياسي المؤسساتي، وجاء ذلك في مؤلفه الموسوم ب (التحديث، الاحتجاج، والتغيير) Change modernization , protesl and ، والذي بين فيه كيف أن بناء مركز سياسي حديث، لا ينفصل عن اخذ زخم الاحتجاج الذي يغذيه ويدعمه بعين الاعتبار، فالنظام السياسي الحديث يفرض نفسه كمتلق للقيم وبالتالي كمكان يتعين على الفاعلين الاجتماعيين التوجه صوبه لتحسين أوضاعهم، فقد كان تشكل الدولة الغربية لضمان سلامة الأفراد، وتوفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتحويل السلوكات الاجتماعية من مجرد الاحتجاج إلى الطلب ذاته، أي تبني الفاعلين الاجتماعيين قنوات وطرق ووسائل علمية مدروسة وممنهجة وسلمية للمطالبة بحقوق أفراد المجتمع، متخلية عن الاحتجاجات الفوضوية والعنيفة وغير المدروسة، وبشكل تعبيري دائم تسعى الدولة إلى مأسسته، حيث يصبح شرعي وله قدرة التأثير على السلطة الحاكمة.[2]

فالتعبير السياسي المؤسساتي دعم وبرز نتيجة وجود دولة ساهرة على الأمن، وهو الأمر المتطابق مع تاريخ المجتمعات الغربية التي تحررت من النظام الإقطاعي، إذ أن الظروف التي مرت بها انعكست على شروط التعبير المؤسساتي.[3]

أما الأنظمة السياسية الاستبدادية لم تعمل على محاصرة التعبير السياسي والحد من مأسسته فحسب، بل بنيت بسهولة أيضا، لان الفاعلين الاجتماعيين لم يكونوا متحمسين لمطالبتها بامتيازات فردية وبعطاءات يعاد توزيعها، ففي المجتمعات التقليدية وما قبل الحداثة، يحصل تناول الكلمة عموما داخل جماعات الانتماء الطبيعية (أسرة، قرى، عشائر، قبائل)، غير أن التعبئة الاجتماعية تميل إلى استبدال هذه القنوات التقليدية وتعويضها بفرق جمعوية متخصصة بوظيفة التعبير، مما مهد لانبثاق حركة جمعوية شعبية واسعة، أدت إلى تكوين أحزاب سياسية، النوادي، الجمعيات، والتي تولد عنها

[1] – برتراند بادي وغي هيرمت ، مرجع سبق ذكره، ص 422.

[2] – المرجع نفسه، ص 425.

[3] – المرجع نفسه، ص 426.

صراع اجتماعي مرتبط بتمايز المصالح الاجتماعية، وأمام صراع سياسي متولد من تقدم المنافسة من اجل السلطة.[1]

❖ علاقة التعبئة الاجتماعية بالتعبير المؤسساتي:

تتميز المجتمعات الأقل عرضة للتعبئة بتعبير سياسي محدود، وهو ما أكده البحث الذي أجراه دانيال ليرنر(D Lerner) في أواخر خمسينيات القرن الماضي على مجتمعات الشرق الأوسط، أما التعبئة العنيفة وغير المنظمة ترسّخ اختلافات قوية جدا بين القطاعات الحضرية المتميزة بميلها الشديد نحو التعبير، والقطاعات الريفية التي ينعدم فيها هذا الأخير. فالتعبير المتشكل في المجتمعات السائرة في طريق النمو يتبلور أساسا في الوسط الحضري، سواء تعلق الأمر بطهران أو بالقاهرة أو بدكار. وتبقى التعبئة المتوسطة (المطلوبة) هي التي ينشط في ظلها التعبير السياسي.[2]

بعد تناولنا لهذا المختصر حول التعبير السياسي نستنتج نتيجة جوهرية هي أن للتعبير السياسي دور كبير في تنمية المجتمعات النامية سياسيا واقتصاديا، لأنه يضغط على النظام السياسي ويعينه في ترشيد سياساته التنموية، هذا إذا كان تعبير سلمي، ونجده يمثل الديمقراطية التشاركية الفعلية في النظم السياسية الديمقراطية، أين يكون ممأسس ونشاطه شرعي وفعال وله استقلالية واسعة، لكن دون تعدي حدود القانون المنظم له، كما أن له علاقة وطيدة بالتعبئة الاجتماعية، فهذه الأخيرة تمثل مخرج النظام والتعبير السياسي يمثل مدخل النظام.

المحور الثالث: ميكانيزمات عمل البنى المؤسساتية للتنمية السياسية وأثرها على النظم السياسية النامية

يقصد بها عموما المؤسسات الرسمية ذات الطابع الدستوري (الحكومة، البرلمان، القضاء) والمؤسسات غير الرسمية كفواعل المجتمع المدني (جمعيات، نقابات، أحزاب)، فالنظام السياسي لأي دولة ما يتخذ معينا، ويبني مؤسسات تناسبه لتسيير الشأن العام الاجتماعي، لكنها في الغالب تختلف من حيث الممارسة والشكل، فطبيعة النظام السياسي هي التي تحدد شكل وطريقة عملها ومدى فعاليتها، حيث نجد النظم الديمقراطية تمنح حرية ومجالا واسعا للفواعل غير الرسمية لممارسة نشاطاتها المشروعة، والمشاركة في صنع السياسة العامة على عكس النظم التسلطية والشمولية التي تهيمن عليها وتضيق عنها

[1] – برتراند بادي وغي هيرمت ، مرجع سبق ذكره، ص ص 426، 427.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 428، 429.

الخناق إلى حد تجعلها تابعة تروج وتعبئ الجماهير لصالح سياسة النظام، كالولاء الذي تكنه الجمعيات والنقابات في الدول النامية للأحزاب الموالية لها، وكذلك بالنسبة للمؤسسات الرسمية تكون بدرجة عالية من التماسك والقوة والفصل والاستقلالية في النظم الديمقراطية على خلاف ما تعانيه في الدول النامية من هشاشة وفوضة وطغيان سلطة على سلطة، مثل طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وعدم استقلالية القضاء.

فطبيعة البنى المؤسسية لأي دولة هي التي تحدد فيها مستوى وشكل التنمية السياسية.

- يعبر كل من فوكوني Fauconnet وموس Mauss على المؤسسة بأنها:" مجموعة من الأعمال أو الأفكار المؤسسة قبلا، يجدها الأفراد أمامهم، وهي مفروضة عليهم ". وينظر رجال القانون إلى المؤسسة بأنها:" مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بنفس الموضوع وبنفس الوظائف، والتي تشكل نسقا، بهذا المعنى الزواج، الملكية، العقد، البرلمان، الانتخابات هي مؤسسات".[1]

- ويعرفها قاموس روبير "المؤسسات: مجموعة الأشكال أو البنى الجوهرية للتنظيم الاجتماعي، كما تثبتها القوانين أو الأعراف لمجموعة إنسانية، والمؤسسات ليست فقط" أشكالا أو بنى" للتنظيم الاجتماعي، فهي أيضا تصورات جماعية مقيمنة، وهذه القيمنة تشكل عنصرا جوهريا لفعاليتها. ومشروعية المؤسسة هي امتثالها لمنظومة قيم مجموعة معينة وهي أحد أسس وجودها [2].

وعبارة تنظيمات هي الأشكال والبنى الاجتماعية القائمة في الواقع لا في القانون. فالمؤسسات هي شكل من الأشكال الرسمية والتنظيمات غير الرسمية للمجتمع. ففي المفهوم التقليدي للبرلمانية الفرنسية الأحزاب السياسية والقوى الضاغطة هي تنظيمات فعلية غير معترف بها في القانون الدستوري، وهي أقل مشروعية من البرلمان، ويمكن أن تتمأسس بعض التنظيمات، فالأحزاب السياسية مثلا معترف بها من قبل الدساتير كأدوات مشروعة للتعبير السياسي، ولكنها اقل رسمية من البرلمان.[3]

---

[1] - موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري" الانظمة السياسية الكبرى "، ترجمة: جورج سعد، ط 1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص 16.

[2] - المرجع نفسه، ص 16.

[3] - المرجع نفسه، ص ص 16، 17.

يعرف غابريال الموند النظام السياسي على انه: مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها، وتدعم قرارات النظام السياسي عادةً بالشرعية القسرية، ويمكن فرض الخضوع لها بالقوة. وفي الواقع قد تتباين شرعية النظام بقدر كبير.[1]

ويرى الموند أن لدى الأنظمة السياسية مؤسسات أو بنى، مثل الأحزاب السياسية، البرلمانات، والدوائر الحكومية والمحاكم، التي تقوم بنشاطات محددة، أو تنجز وظائف، والتي بدورها تمكن النظام السياسي صياغة سياساته. كما يقول بان مفاهيم (النظام، البنية، الوظيفة) ضرورية، لأنها تساعد على معرفة كيف تؤثر وتتأثر السياسات ببيئتها، وذلك من خلال التفاعل أو العلاقة القائمة بين مدخلات النظام الآتية من البيئة الخارجية والمخرجات التي يفرزها أو يخرجها إلى البيئة الخارجية (الشعب)، مع استمرارية عملية التغذية الرجعية في إطار التفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية.[2]

كما قدم الموند تصنيف سداسي للبنى السياسية أو المؤسساتية، يتضمن مجموعة المصالح والأحزاب السياسية والهيئات التشريعية والتنفيذية والدوائر الحكومية والمحاكم، حيث قام بمقارنة بين شكل وعمل هذه البنى، من خلال حالتي بريطانيا والصين،وفي النهاية وصل إلى نتيجة هي أن مقارنة مؤسسة بأخرى من المؤسسات البريطانية والصينية دون تفسير وظائفها بالتفصيل لن توصلنا إلى فهم أوجه التشابه والاختلاف في سياسات البلدين. ولا يمكننا تكوين رأي ذي قيمة عن المؤسسات السياسية المختلفة إذا فصلنا البنية عن الوظيفة وتتبعنا مسار النشاطات من خلال المدخلات، وعملية التحول ومخرجات النظام السياسي.[3]

ونفهم من هذا أن البنى المؤسسية لأي نظام سياسي تقوم على ركيزتين هامتين هما بنية المؤسسة ووظيفتها، إذ يمثلان معيارين يقاس بهما مدى فاعلية النظام السياسي في تحقيق التنمية السياسية، ومن جهة أخرى يستخدمان لمعرفة طبيعة التنمية السياسية في نماذج عديدة لدول مختلفة.

---

[1]- جابرييل ايه الموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر" نظرية عالمية "، ترجمة: هشام عبد الله، ط 1، لبنان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 16.

[2]- المرجع نفسه، ص 17.

[3]- المرجع نفسه، ص 22.

والتفاعل الذي يحدث بين عناصر النظام (مدخلات، مخرجات، البيئة، تغذية رجعية) يسميه الموند العملية السياسية، حيث صنف الوظائف إلى صنفين هما: وظائف النظام، ووظائف السياسة.

1- وظائف النظام:

وهي ثلاثة وظائف:[1]

أ- السياسة الاجتماعية: وتشمل العائلات، المدارس، وسائل الاتصال، الكنائس، وجميع البنى السياسية التي تطور وتعزز وتغير التوجهات ذات القيمة السياسية في مجتمع ما.

ب- سياسة التوظيف: فتشير إلى اختيار الناس إلى العمل في النشاطات السياسية والمكاتب الحكومية.

ج- الاتصالات السياسية: فتشير إلى تدفق المعلومات داخل المجتمع وفي الكيانات المختلفة التي تكون النظام السياسي. ويدعوها بوظائف النظام، لأنها هي التي تقرر ما إذا كان النظام سيتغير أو سيحافظ على موضعه، أو ما إذا كان صنع القرار سيستمر محكوما بحزب واحد متسلط أو مجلس عسكري ا وان أحزابا متنافسة وهيئة تشريعية ستحل محلها.

2- وظائف السياسة:

تعالج مخرجات العملية السياسية وتنفيذها، وتمثل الواقع المادي للمجتمع، الاقتصاد، التعليم. وتشمل هذه الوظائف جميع أشكال تنظيم السلوكات، واقتطاع الأموال على شكل ضرائب وما شابه ذلك، وتوزيع الإعانات والخدمات على مختلف مجموعات السكان. وينتج عن كل تلك النشاطات السياسية التي تتم بشكل دوري مدخلات ومطالب جديدة للتشريع أو الأعمال الإدارية، وفي زيادة أو انخفاض حجم الدعم المقدم للنظام السياسي.[2]

يرى الموند بان استخدام هذه التصنيفات الوظيفية يمكننا من معرفة كيفية عمل المؤسسات في مختلف الدول في صنع مختلف أنواع السياسات العامة وتنفيذها.[3]

---

[1]- جابرييل ايه الموند وجي بنجهام باويل الابن، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

[2]- المرجع نفسه، ص 23.

[3]- المرجع نفسه، ص 23.

وهذا ما يعيننا كباحثين أكاديميين في حقل التنمية السياسية، من معرفة طبيعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مختلف دول العالم (متقدمة أو متخلفة)، وديمقراطية أو تسلطية أو شمولية، ومدى فاعليتها في دفع عجلة التنمية السياسية.

والمؤسساتية حسب صموئيل هنتنغتون هي العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا، وان مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن تعريفه بتكيف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته وإجراءاته.

ويقصد هنتنغتون بهذه العناصر الخصائص التي يتميز بها أي نظام سياسي.

- **التكيف – التصلب:** كلما كان مستوى التكيف عاليا في تنظيم أو في إجراء، كان هذا التنظيم أو الإجراء على مستوى عال من المؤسساتية، والعكس إذا ازداد تصلبه ينخفض مستواه المؤسساتي، ويرى بان التكيف صفة تنظيمية مكتسبة، بفعل التحدي البيئي والعمر، وهو يزداد تكيفا مع تزايد التحديات التي تبرز في بيئته ومع تقدمه في السن. أما التصلب فيعتبر من صفات التنظيمات الحديثة أكثر من تلك القديمة. إلا أن التنظيمات والإجراءات القديمة ليست بالضرورة قابلة للتكيف إذا كانت موجودة في بيئة ساكنة.[1]

فالنظام السياسي له حرية الاختيار في التكيف أو التصلب، وهذا حسب طبيعة النظام، مثلا إذا كان ديمقراطي، يمكن له أن يتكيف مع المستجدات المفيدة له وللشعب، أي تكون له قابلية للتغيير الرشيد، أما إذا كان نظام تسلطي متصلب فهو يرفض التكيف أو التغيير الذي يخرج عن مصلحته لا لمصلحة الشعب، كتبنيه لقيم الديمقراطية، مثل ترشيد الحكم والتنمية الشاملة والمستدامة، وبالتالي يبقى متمسكا بقيم التسلط والقهر والإكراه، وقد تكون أنظمة حكم تقليدية ملكية، ترفض التكيف مع بعض القيم الحديثة التي تروج لها المنظمات الدولية كالبنك الدولي (التعددية الحزبية والسياسية الحقيقية).

- **التعقيد – البساطة:** كلما ازداد التنظيم تعقيدا ارتفع مستواه المؤسساتي، وقد يشتمل التعقيد على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية هرميا ووظيفيا، وعلى التميز أيضا بين أنماط منفصلة عن الوحدات الفرعية التنظيمية، فالنظام السياسي الأكثر تعقيد يكون أكثر تكيفا واستمرارا. إن شركة تنتج أصنافا مختلفة هي اقل عرضة للتأثر من تلك التي تقدم إنتاجا واحدا لسوق واحدة. أما ابسط نظام سياسي هو ذلك الذي

[1] – صموئيل هنتنغتون، مرجع سبق ذكره، ص 22.

يعتمد على شخص واحد، يكون اقل تكيفا واستقرارا، حيث يشير أرسطو إلى أنظمة الحكم الاستبدادي، كلها في الواقع قصيرة الأجل.[1]

إن أنظمة الحكم الفردية أو ما يطلق عليها بدول الأفراد تزول بزوال الفرد القائد (الكاريزمي)، والتاريخ يشهد ويسجل سقوط العديد من القادة الثوريين أو الانقلابيين، لان النظم الفردية التسلطية ترفضها الشعوب التي تبنت الثقافة السياسية الديمقراطية، مثل نظام كوريا الشمالية، الذي لم تشهد مثله البشرية في العصر الحديث، ورغم ذلك سيخضع لحتمية قيام الدولة وسقوطها، وفق مفهوم العصبية حسب تعبير العلامة ابن خلدون، أما دولة المؤسسات تزول فيها الأفراد وتستمر المؤسسات، لأنها صلبة ومتماسكة ودائمة، لا تزول بزوال الرجال، غير أننا يجب أن ننكر ونرفض التعقيد الذي يصعب التحكم فيه، فهو كذلك يؤدي إلى الانفلات السياسي والأمني وحتى الاجتماعي، وما يترتب عليه من فساد كبير، وبالتالي السقوط والزوال.

-**الاستقلالية – التبعية**: المقياس الثالث للمؤسساتية هو مقدار استقلال التنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى، فالنظام السياسي الذي يكون أداة لفئة اجتماعية (عائلة، عشيرة، طبقة) تنقصه الاستقلالية والمؤسساتية، وإذا كانت الدولة في الطرح الماركسي التقليدي هي بالفعل "اللجنة التنفيذية للبرجوازية"، فإنها لا تعتبر مؤسسة. والسلطة القضائية تكون مستقلة حين تلتزم بقواعد قضائية واضحة، حيث تقاس استقلالية المؤسسة كما تقاس استقلالية السلطة القضائية عن تدخل وهيمنة مؤسسات وقوى اجتماعية أخرى.[2]

تعاني الدول النامية كثيرا من نقص الاستقلالية، بسبب تمكن بعض القوى الضاغطة غير الرسمية من الوصول إلى مصادر صنع القرار في الدولة، وتوجيه السياسة العامة بما يخدم مصالحها الخاصة، مثل روابط الدم والعلاقات الشخصية، رجال الأعمال، بعض القادة من مؤسسة الجيش...الخ.

-**اللحمة – التفكك**: كلما ازداد التنظيم وحدة ولحمة،كلما ارتفع مستواه المؤسساتي، ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى هذا المستوى، بالطبع لا بد لقدر من الإجماع كشرط مسبق لوحدة أي فئة اجتماعية، والتنظيم الفاعل يتطلب كحد أدنى إجماعا فعليا في

[1] – صموئيل هنتنغتون، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.

[2] – المرجع نفسه، ص 30.

حدود وظائفية الجماعة والإجراءات لحل الخلافات التي تبرز داخل هذه الحدود، والإجماع يكون من طرف العاملين في النظام.[1]

فاللحمة هنا نقصد بها توحد جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أهداف النظام السياسي (سلطة حاكمة وشعب)، لان التفكك يؤدي إلى الصراع والانشقاق في بنية ووظائف النظام، وبالتالي تذوب المصلحة العامة للدولة في المصالح الخاصة للتنظيمات غير الرسمية والأفراد والجماعات.

الخاتمة:

وفي الأخير نصل إلى نتيجة عامة هي أن البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي، لكن البنى الفكرية والمؤسساتية التي تبنتها الدول الغربية المتقدمة لتحديث نفسها هي الأحسن والأنسب لتحديث الدول النامية، لان لها طابع ديمقراطي، سواء ما تعلق الأمر بإيديولوجيتها الديمقراطية التشاركية، أو بمؤسساتها المتينة القائمة في علاقاتها على مبدأي الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، والتي ينضم اختصاصاتها وصلاحياتها وعلاقاتها إلا القانون، ولا تخضع لغيره، تحت مبدأ القانون فوق الجميع (دولة الحق والقانون)، بالإضافة إلى فتح المجال أمام التنظيمات غير الرسمية كفواعل المجتمع المدني، وذلك بمنحها حرية واسعة في ممارسة نشاطاتها المشروعة أي في حدود القانون المنظم لها، ولا يلقى هذا النموذج النجاح المطلوب في الدول النامية إلا إذا تم تكييفه مع خصوصياتها الايجابية، وشرط التطبيق الصحيح والسليم والرشيد والفعال.

قائمة المراجع:

1- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن.

2- المغيربي محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة " قضايا مناهجية وداخل نظرية "، ط2 بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998.

3- بن عيسى ريم وآخرون، دراسة بعنوان: التنمية السياسية (قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة)، الجزائر: مركز النور للدراسات، د س ن.

4-برتراند بادي وغي هيرمت، السياسة المقارنة، تر: عز الدين الخطابي، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

5-جابرييل ايه الموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر" نظرية عالمية "، تر: هشام عبد الله، ط1، لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

[1]- صموئيل هنتنغتون، مرجع سبق ذكره، ص 32.

6-دوفرجيه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري" الأنظمة السياسية الكبرى "، تر: جورج سعد، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

7- هيجوت رتشارد، نظرية التنمية السياسية، تر: حميد عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

8- هنتنغتون صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، ط1، بيروت: دار الساقي، 1993.

9- زيتون وضاح، معجم المصطلحات السياسية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.

10- مجموعة من المؤلفين، الاديولوجيات السياسية، تر: عباس عباس، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

11- مصباح عامر، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو، 2004.

12- عارف نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: دار القارئ العربي، 1986.

13- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي) القاهرة: د.د.ن، 2005.

14- غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد: كلية العلوم السياسية، 1993.